ولكنها تعكس الى حد بعيد الملامح العامة للاطلالة الجنبلاطية على هذا الوضع ٠

وتشكل هذه المفاصل الاساس « النظري » لسياسة كمال جنبلاط اليومية ، وهي التي جعلته ، ربما ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، احد « امهر » السياسيين اللبنانيين واقدرهم على الدمج بين القوانين العامة للسياسة اللبنانية وبين العمل السياسي اليومي والمباشر ٠ ولذلك لم يكن من باب الصدفة الا يجد ناشرو مقدمة « ربع قرن من النضال » ، وهي اكمل صياغة قام بها جنبلاط لفكره ، لم يجدوا عنوانا لها افضل من « في الممارسة السياسية » ٠

ففي هذه المقدمة يصوغ جنبلاط « نظريته » بصفتها مرشدا لعمله السياسي ، ويكشف اساس هذا العمل ، وعنصر التماسك فيه وهو عنصر قد لا يبدو واضحا لمن يريد ان يأخذ الامور بظواهرها ٠٠ او بمبادئها !

قلنا ان هذه الخلفية تسند ممارسة كمال جنبلاط ويمكن ان نضيف انه يشتق منها عددا من المفاهيم والمقولات التي يصعب حصرها هنا ولكنها تشكل مجتمعة تراثا غنيا لا بد من تمثله ٠

● ينظر جنبلاط الى الدولة باعتبارها حدود اللقاء بين القوى الطائفية المؤلفة للبنان وهي مجموعة اجهزة منفصلة ، غالبا ما تكون فاسدة ، يحق لكل زعيم ـ وله ايضا ـ ان يستخدمها ارضاء لجمهور من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة لا يسعه ان يطيق الحرمان طويلا (راجع مقدمة « ربع قرن من النضال ») ٠

● يركز جنبلاط على اعتبار المارونية السياسية المتعصبة مصدرا لازمات البلد ٠ وهو يعدد باستمرار مصادر قوتها ويشير الى ان انفجار خلافها مع « الآخرين » يعود الى نقضها مقولة « التسامح » التي يفترض ان تشكل اهم قوانين الحياة السياسية في بلد مثل لبنان ، حيث التسامح هو « التعبير المحلي » عن الديمقراطية والتوازن ٠

● لجنبلاط احاديث مطولة حول ضعف الزعماء الستة واستعدادهم المبالغ فيه للمساومة « كان ولا يزال ضعف الزعماء المسلمين انهم يجهلون ما يجري في لبنان ووسط الشعب من صراع بين الوطنية السليمة والانعزالية التقليدية وبين الذهنية المتفتحة المتقدمة والذهنية المتحجرة والمتخلفة ٠٠٠ وبالتالي فهم يتوجهون دائما وبعد مرحلة كل صراع الى الزعامة الانعزالية ويدعونها للمشاركة متناسين الصف الوطني المسيحي ٠٠٠ » (١٠)

● يؤكد جنبلاط باستمرار ان من اسباب فشل اي تحرك وطني او تقدمي انشطار البلد الى شطرين وضعف التيار الوطني المسيحي ٠ « لو شارك المسيحيون بكثافة في الثورة لوقعت المعجزة التي نركض اليوم لالتقاطها ٠٠ » (١١) وهو يدرك انه من غير تنمية هذا التيار ، فان لبنان سيبقى محكوما بقانون « النمو المتفاوت » لقوى التغيير مما يهدد بحجز امكانية التغيير الفعلي ويحولها